

## «ثورة 14 أكتوبر» اليمنية تفرّق الثوار.. عادت بريطانيا

# عودة الإنكليز: العين على القواعد والجزر

### خليفة كوثرائي

لم يخرج الإنكليز من اليمن راضين مرضيين. عام 1967، أجبرتهم جبهة التحرير والجبهة القومية، بدعم يميني شمالي ومصري ناصري، على الخروج قبل الموعد المحدد، تحت وطأة العمليات العسكرية، ومقاومة رفاق راجح لبوزة، وقحطان محمد الشعبي، وعبدالله الأصنج. مقاومة تأخرت انطلاقاً بصورة الكفاح المسلح الشامل، المتدفق من جبال ردفان في 14 تشرين الأول/أكتوبر 1962، أكثر من 120 عاماً، في ظل استعمار هو من الأطول في تاريخ المنطقة. قَدِم اليمن وقتها انتصاراً حاسماً لمصلحة العسكريين الاشتراكي والناصرين، إلا أن الجغرافيا الاستراتيجية ظلت محل أطماع القوى الغربية، في مقدمها المستعمر القديم: بريطانيا نفسها. اليوم، وفي لحظة إعادة تشكيل المنطقة، لا يكتفي البريطانيون بقواعدهم العسكرية في الخليج العربي. تتطلع المملكة المتحدة إلى حجز مكانها، بجانب الأميركيين، واستعادة موطئ قدم إضافي عند تقاطع المنافذ الاستراتيجية المائية من حول باب المندب.

تحدثت مصادر أمنية يمنية عن مسعى بريطاني حديث للعب دور في تلك المنطقة، ولا سيما في ملف الملاحة البحرية الدولية، يكون منطلقه قاعدة دائمة في عاصمة الجنوب اليمني عدن، وترصد «أصوار الله»، وفق مصادر في الحركة، تحركات بريطانية «مشبوهة»، منذ أشهر، في المياه الإقليمية والمنطقة الممتدة من البحر الأحمر إلى الخليج، مروراً ببحر العرب. تتضافر الدلالات على اهتمام بريطاني باستعادة أدوار قديمة عند المنافذ البحرية الاستراتيجية في أكثر من نقطة، من بينها اليمن، وفي جنوب اليمن تحديداً، يعتقد البريطانيون،

على ما يبدو، أنها اللحظة «المثالية» لاستعادة شيء من المكاسب السابقة. في المعلن، تبرز بعض الأخبار التي تعزز المخاوف اليمنية من المطامع البريطانية وإمكانية بناء القاعدة العسكرية، منها زيارة وفد عسكري بريطاني، برفقة آخر سعودي، لعدن، قبل أسابيع، وقيامهما بـ«جولة

### تظهر المقارنة التاريخية استعادة الإماراتيين الوراثة البريطانية نفسها

استطلاعية». حينها، لم تقنع الكثيرين تصريحات رسمية خرجت على لسان قائد القوى البحرية والدفاع الساحلي في القوات الموالية للرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، عبدالله سالم النخعي، وضعت الجولة في إطار تقديم الدعم العسكري اللازم وإعادة بناء وتأهيل وتدريب منتسبي القوى البحرية «وخاصة المجندين الجدد المرقيين أخيراً، والبالغ عددهم قرابة ألف مجند، للقيام بمهام تأمين خليج عدن وباب المندب والمياه الإقليمية». وأكد الجنرال النخعي «تلقي القوات البحرية اليمنية وعوداً بالدعم من بريطانيا»، مضيفاً أن «وفداً عسكرياً من المملكة المتحدة زار القوى البحرية مطلع الشهر الماضي، وعرض تقديم مساعدات لإعادة بناء وتأهيل القوات البحرية اليمنية». بالعودة إلى المصادر الأمنية، فإن القوات المشار إليها يراد لها أن تكون

جزءاً من ترتيبات أمنية وعسكرية على طول المنطقة البحرية الاستراتيجية، تخضع لإدارة بريطانية يرجح أن تعمل من مقر البحرية اليمنية في منطقة التواهي بعدن. وفي الأخبار المعلنة كذلك، تحرص بريطانيا على التحذير من «الخطر المتزايد» على سفن الشحن التجاري في باب المندب وخليج عدن. أحد هذه التحذيرات تضمن عبارة تلّمح إلى المساعي البريطانية تلك، عبر القول إن «هناك حاجة إلى تخطيط صارم للعمليات في المياه المحيطة باليمن». هذه الأطماع، إن صحت المساعي إليها في الوقت الراهن، ظلت على الدوام مطلباً بريطانياً حتى لحظة الخروج من اليمن. يقال إن البريطانيين غداة خروجهم من اليمن الجنوبي قبل 50 عاماً (تشرين الثاني/نوفمبر 1967)، ألحوا على الثوار بتوقيع اتفاق على إبقاء قواعد عسكرية «ولو رمزية»، مقابل خمسة ملايين دولار لخزينة الحكومة المشكلة حديثاً من قيادات جبهة الثورة. إلا أن مطلبهم أجهض وقوبل برفض صارم من حكومة «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» كما ستعرف لاحقاً. وظلت العين على الجزر اليمنية الاستراتيجية، مع محاولات لانتزاع بعضها من اليمن، كما تؤكد الوثائق التاريخية (منها: جزيرة كمران وجزر بريم وكوريا موريا).

يصر سياسيون يمنيون على التحذير الدائم من المشاريع البريطانية لبلادهم، ومن بينها التقسيم، ويؤكدون أن الإنكليز لديهم «تركات» في اليمن، أبرزها رعاية بعض الزعامات السياسية أو القبلية التي كانت متعاونة معهم، وللمفارقة أن من بين هؤلاء والد الرئيس اليمني المستقبل عبد ربه منصور هادي، الشيخ القبلي الناقد في أبين (اللافت أن مصادر تتحدث عن مساعدة المخابرات البريطانية لهادي في

أربعة وخمسون عاماً على انطلاق ثورة جنوب اليمن ضد الاستعمار البريطاني. أربعة وخمسون عاماً تكاثرت فيها الأحداث وتغيّرت الشخصيات وتبدّلت المعادلات، إلا أنها عادت لتستقر عند النقطة الصفراء: اليمن الجنوبي تحت الاحتلال من جديد. يبدو الأمر أشبه ما يكون بإعادة عرض لشريط ظلّ كثيرون أنه بات طيّ الذاكرة. كل ما في تفاصيل واقع اليوم يتحدث عن «غاز» أمين لسلفه، مخلص لمصالحه، حتى ليظهر أحياناً أنه ليس أكثر من وكيل له، أما مقاومو الأصيل فمأ بين منفى ومُقَصَّى وعاجز وشريك للاحتلال. تتعدد مظاهر عودة «الغازي» البريطاني، ومعه وريثه الأميركي، عبر «شريكهما» الإماراتي. ما أسّست له بريطانيا من هويات مصطنعة عن طريق دعمها حكم السلطنات الذي كان قائماً إبان استعمارها جنوب اليمن، يعود اليوم في صورة تشكيلات وتسميات تعزز الانتماءات المنطقية والمشيعية. حتى إن التسمية التي كاد البريطانيون يمنحونها للجنوب أثناء مفاوضات الاستقلال (الجنوب العربي). لولا



هروبه من العاصمة صنعاء عام 2015، والجدير بالذكر أن هادي درس في بريطانيا بعد حصوله، إبان عهد الاستعمار، على منحة دراسة عسكرية هناك، بعد أن عمل مراقباً لضابط عسكري بريطاني في اليمن. الواقع الأمني والسياسي في الجنوب اليمني اليوم، يشبهه، بحسب حديث سياسيين يمينيين، تماماً خريطة الأوضاع إبان الاستعمار البريطاني. وتظهر المقارنة التاريخية استعادة الإماراتيين الأوراق البريطانية نفسها في تلك الحقبة، وخصوصاً أسلوب تفريخ التشكيلات العسكرية ومجالس الحكم المنطقية المتفرقة، وإحكام السيطرة على الجزر الاستراتيجية. وتجرّم مصادر يمنية أمنية بصحة معلومات حول وجود ضباط ومستشارين في عدن، بلعبون دور الدعم اللوجستي والاستشاري والإشراف على نشاط «التحالف» السعودي الإماراتي، ولا يصرح عن نشاطهم علناً كما هي حال المشاركة الأميركية في الحرب.

بين 14 أكتوبر 1962، و14 أكتوبر 2017، متشابهات وفيرة، وفوارق شاسعة في آن. انقلبت الصورة في اليمن الجنوبي، وانقلبت مفاهيم، وتبدلت أدوار، وبقي المشترك بين زمنين: الخاصرة الجنوبية للجزيرة العربية، بما تخوافر عليه من موقع استراتيجي وثروات، ساحة لعبت الغرياء، ومسرحاً للأطماع ونهب المهيمنين، القدماء والجدد. «الزمن الجميل» لأخر جبهات التحرير والتحرر من أطول الاستعمارات في المنطقة (128 عاماً)، ذهب مع انحسار المدين اليساري والناصرين. ما بقي من تلك الحقبة مسميات وشعارات ونجمة حمراء، أعيد «تدويرها» اليوم تحت المسمى نفسه: «المقاومة الجنوبية»، ولو كانت «مقاومة» من خندق المحتلين الجدد. والمحتلون هؤلاء «محرّرون»، وفق

شكّلت القوة الرئيسية في الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، قبل أن تتحول إلى النواة الأولى لجيش دولة الجنوب السابقة. وعقب جلاء الاستعمار، عُيّن البيض كأول وزير للدفاع في «جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية»، لئيسجل له، خلال تلك الحقبة، أنه كان أول من رفض محاولات بريطانيا البقاء في الجنوب عبر قواعد عسكرية ومستشارين. أما اليوم، فيقع البيض في دولة الإمارات شبه ممنوع من الحركة وممارسة العمل السياسي (باستثناء بضعة بيانات يصدرها برضى الإماراتيين)، فيما مستشاروه يقتصر دورهم على تملق أبو ظبي أملاً في نيل حصة من «الكعكة». وعلى ضفة الجناح السياسي المحسوب عليه، أي «المجلس الانتقالي الجنوبي»، يظهر الجمود والعجز سيدي الموقف، من دون أن يتمكن، على ضخامتهما، من تبديد أو هام «الانتقالي» بأن الإمارات تتعامل معه بما يتجاوز حدود كونه «ورقة للتداول».

في المقابل، يبرز تيار الزعيم الجنوبي حسن باعوم، الذي كان له باع في المعارك ضد الاستعمار، قبل أن يُعيّن

مشتتاً يبدو جيل الثورة ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن. وجوهه التي حاربت كتفاً إلى كتف لنيل الاستقلال، تقف اليوم في معسكرات متضادة يمثل بعضها انقلاباً جذرياً وكلياً على الثوابت التي بُنيت عليها «الجبهة القومية» ومن ثم «الحزب الاشتراكي». نموذج من هذا الأخير يجليه بوضوح تيار الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض. قاد البيض، في خمسينيات القرن الماضي، مجموعة من المتطوعين والفدائيين وأبناء القبائل، ضمن ما سمّيت «الميليشيا الشعبية» التي

## أين «رفاق» أمس؟

### يقبم البيض في الإمارات شبه ممنوع من الحركة والعمل السياسي

صدرها برضى الإماراتيين)، فيما مستشاروه يقتصر دورهم على تملق أبو ظبي أملاً في نيل حصة من «الكعكة». وعلى ضفة الجناح السياسي المحسوب عليه، أي «المجلس الانتقالي الجنوبي»، يظهر الجمود والعجز سيدي الموقف، من دون أن يتمكن، على ضخامتهما، من تبديد أو هام «الانتقالي» بأن الإمارات تتعامل معه بما يتجاوز حدود كونه «ورقة للتداول».

في المقابل، يبرز تيار الزعيم الجنوبي حسن باعوم، الذي كان له باع في المعارك ضد الاستعمار، قبل أن يُعيّن